

أبريل 2024

صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

استمرار الصراع وخفض حصص إنتاج النفط يؤدي إلى إضعاف النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في تقريره الأخير بعنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" خفض صندوق النقد الدولي توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية على الرغم من مرونة النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع الضغوط التضخمية. وشدد صندوق النقد الدولي على تأثير الصراعات المستمرة في المنطقة بما في ذلك التهديدات التي تتعرض لها الشحنات وكذلك تأثير خفض حصص إنتاج النفط على اقتصادات الدول المصدرة للطاقة. وفيما يتعلق بتعافي الاقتصاد العالمي، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي أثبت مرونته خلال العامين الماضيين على الرغم من تشديد السياسات النقدية، وذلك في ظل تحسن أوضاع العرض والطلب مما أدى إلى تسجيل العديد من الاقتصادات العالمية الكبرى لنمو.

التغير وفقا لصندوق النقد الدولي		توقعات أبريل 2024					البلد / المناطق
توقعات 2025	توقعات 2024	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	2021	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0%	0.0%	3.2%	3.6%	2.6%	4.9%	2.6%	البحرين
N/A	1.3%	-2.8%	1.4%	-1.2%	-1.4%	-0.3%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.3%	4.3%	4.0%	3.4%	6.3%	3.2%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.3%	-5.0%	3.8%	-1.4%	-2.2%	6.1%	1.7%	الكويت
N/A	-7.6%	4.8%	-4.3%	-4.3%	12.1%	-0.9%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-1.5%	2.5%	2.0%	0.8%	1.1%	6.6%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.1%	-1.5%	3.1%	1.2%	1.3%	4.3%	3.1%	عمان
N/A	-3.8%	2.9%	-0.9%	0.0%	9.6%	5.2%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	0.0%	3.2%	2.5%	2.1%	1.2%	1.9%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-1.7%	-0.2%	2.0%	2.0%	1.6%	4.2%	1.6%	قطر
N/A	0.4%	1.5%	2.0%	2.6%	1.7%	-0.3%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.5%	2.3%	2.0%	1.0%	5.7%	2.8%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
1.8%	-1.4%	6.0%	2.6%	-0.8%	7.5%	5.1%	المملكة العربية السعودية
N/A	-5.6%	8.1%	-2.4%	-9.0%	15.0%	1.2%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.5%	5.3%	3.9%	3.8%	5.3%	5.6%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.0%	-0.5%	4.2%	3.5%	3.4%	7.9%	4.4%	الإمارات العربية المتحدة
N/A	-2.0%	4.1%	1.8%	-3.4%	9.5%	-1.1%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	0.0%	4.2%	4.1%	6.0%	7.2%	6.5%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
N/A	-1.3%	4.9%	2.4%	0.4%	7.0%	4.3%	الدول الخليجية
N/A	-4.2%	6.0%	-1.1%	-5.9%	11.9%	0.6%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
N/A	-0.4%	4.5%	3.6%	3.8%	5.3%	5.4%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
N/A	-0.7%	4.2%	2.7%	1.9%	5.2%	4.3%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

وتم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 70 نقطة أساس للعام 2024 مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2023، ومن المتوقع أن يبلغ في المتوسط 2.7 في المائة في العام 2024 و4.2 في المائة في العام 2025. وبالمثل، تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية للعام 2024 بمقدار 130 نقطة أساس مقارنة بالتوقعات السابقة لصندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن يصل في المتوسط إلى 2.4 في المائة و4.9 في المائة في عامي 2024 و2025، على التوالي. ويعكس خفض التوقعات بتلك الحدة تقليص إنتاج قطاع الهيدروكربونات، واستمرار السياسة النقدية المتشددة، وحالة عدم اليقين الناجمة عن الصراعات المستمرة في المنطقة. من جهة أخرى، يتوقع

صندوق النقد الدولي أن يتحسن معدل النمو في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية العام المقبل مع تبدد تأثير حالة عدم اليقين الحالية الناجمة عن الصراعات في المنطقة والتراجع عن خفض حصص إنتاج النفط. في المقابل، رفع صندوق النقد الدولي توقعات النمو العالمي بمقدار 30 نقطة أساس مقارنة بتوقعاته الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2023 إلى 3.2 في المائة للعام 2024، كما توقع نمواً بنسبة 3.2 في المائة للعام 2025.

وتم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول الخليجية للعام 2024 مقارنة بتوقعات أكتوبر 2023 باستثناء البحرين التي تم الإبقاء على توقعاتها السابقة دون تغيير عند نسبة 3.6 في المائة، لتأتي بذلك في صدارة دول المنطقة، وتليها الإمارات في المركز الثاني، إذ تشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2024 بنسبة 3.5 في المائة على الرغم من خفض توقعاتها بمقدار 50 نقطة أساس مقارنة بالتوقعات السابقة. كما من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية إلى 2.6 في المائة للعام 2024، حيث شهد مراجعة هبوطية بمقدار 140 نقطة أساس عن التوقعات السابقة، وذلك نظراً لتأثير التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط على اقتصاد المملكة في المستقبل القريب. وحذر صندوق النقد الدولي من حالة عدم اليقين المتعلقة بالصراعات الحالية المستمرة في المنطقة، خاصة الحرب على غزة، والتأثير غير المباشر المحتمل الذي قد يمتد ليوثر على الدول المجاورة في المنطقة، مشيراً إلى اضطرابات البحر الأحمر كمثال جيد على إمكانية اتساع نطاق الصراع إلى دول أخرى في المنطقة.

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الدول الخليجية، وتحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هامشياً

من المتوقع أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي في الدول الخليجية بنسبة 1.1 في المائة في العام 2024 بعد انكماشه بنسبة 5.9 في المائة في العام 2023. وتم خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي الكلي للدول الخليجية للعام 2024 بمقدار 420 نقطة أساس، على خلفية توقعات استمرار التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط خلال العام. إلا أنه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للدول الخليجية في العام 2025، ومن المتوقع أن يبلغ 6.0 في المائة في المتوسط خلال العام مع بدء زيادة إنتاج النفط في المنطقة. ومن المتوقع أن تشهد 3 من أصل 6 من الدول الخليجية انكماش معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في العام 2024، وهي تحديداً السعودية (-2.4 في المائة) والكويت (-4.3 في المائة) وعمان (-0.9 في المائة).

وبالمقارنة، من المتوقع أن تأتي قطر في صدارة الدول الخليجية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 2.0 في المائة في العام 2024، تليها الإمارات بنسبة 1.8 في المائة والبحرين بنسبة 1.4 في المائة. ومن المتوقع أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للدول الخليجية في العام 2025 بقيادة السعودية التي من المتوقع أن تشهد تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 8.1 في المائة في العام 2025 تليها الكويت (+4.8 في المائة) والإمارات (+4.1 في المائة).

وفيما يتعلق بنشاط الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، من المتوقع أن يتحسن معدل النمو في المنطقة الخليجية نسبياً ليصل إلى 3.6 في المائة في العام 2024، وذلك على الرغم من خفض توقعات النمو بمقدار 40 نقطة أساس، فيما من المتوقع أن يصل معدل النمو في العام 2025 إلى 4.5 في المائة. هذا وتساهم الخطط الطموحة التي يتم تطبيقها في الوقت الحالي لتنويع اقتصادات المنطقة، والتي بدأت تؤتي ثمارها وتحدث تأثيراً إيجابياً، في تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي للمنطقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تأتي الإمارات في صدارة الدول الخليجية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2024 بنسبة 4.1 في المائة تليها البحرين (+4.0 في المائة) والسعودية (+3.9 في المائة).

معدلات التضخم في الدول الخليجية ما زالت تحت السيطرة مع استمرار اعتدال أسعار السلع الأساسية...

تراجعت الضغوط التضخمية في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الدول الخليجية، واتبعت التضخم الحقيقي والكلي مساراً هبوطياً في العام 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التأثير المزدوج لسياسات التشديد النقدي والانخفاض النسبي لأسعار السلع الأولية. وبالنسبة للعديد من الدول المصدرة للنفط، انخفضت معدلات التضخم الأساسي والكلي على أساس شهري بوتيرة متوالية ووصلت إلى مستويات قريبة من المتوسطات التاريخية. من جهة أخرى، استمر التضخم وظل مترسماً في بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعكس استمرار ارتفاع التضخم في بعض اقتصادات المنطقة شواغل هيكلية، بما في ذلك نقص الواردات الغذائية، وتيسير السياسات المالية والنقدية، ونقص النقد الأجنبي في بعض الدول.

وهناك مخاوف متعلقة باستمرار الصراعات الحالية في المنطقة مثل الحرب على غزة، وما قد يترتب على ذلك من تفاقم الضغوط التضخمية على الدول المستوردة للنفط والمواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة، ومواجهتها للاضطرابات وارتفاع أسعار وارداتها. وحتى الآن، انعكست اضطرابات البحر الأحمر على التجارة العالمية في هيئة ارتفاع تكاليف الشحن وانخفاض حجم التجارة. وبالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على تجارة البحر الأحمر مثل مصر، فإن اضطرابات البحر الأحمر تعتبر أمراً خطيراً يهدد النشاط الاقتصادي للبلاد. وانخفضت التجارة العالمية عبر قناة السويس بأكثر من النصف من 38 مليون طن متري إلى 16 مليون طن بين نوفمبر 2023 حتى نهاية فبراير 2024 بسبب الهجمات التي تعرضت لها السفن في باب المندب. وتشير التقديرات حتى الآن إلى أن ما بين 12 - 15 في المائة من التجارة العالمية تمر عبر قناة السويس سنوياً.

توقعات		فعلي			متوسط	التوازن المالي للحكومات
2025	2024	2023	2022	2021	2000-20	
						النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
-7.6%	-6.9%	-8.3%	-5.4%	-11.0%	-5.4%	البحرين
28.1%	27.3%	29.4%	30.6%	8.9%	26.7%	الكويت
3.6%	3.7%	5.9%	10.1%	-3.1%	1.5%	عمان
10.1%	10.8%	13.5%	4.3%	1.3%	7.1%	قطر
-1.6%	-2.8%	-2.0%	2.5%	-2.2%	2.4%	المملكة العربية السعودية
4.0%	4.5%	6.3%	9.9%	4.0%	4.9%	الامارات العربية المتحدة
2.7%	2.3%	3.4%	7.6%	0.2%	5.2%	دول مجلس التعاون الخليجي
-1.1%	-1.5%	0.5%	3.6%	-1.8%	1.1%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.8%	-1.3%	0.8%	4.3%	-1.7%	1.7%	دول العالم العربي

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق بتوقعات التضخم العالمي، تراجعت الضغوط التضخمية في كافة أنحاء العالم، حيث من المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي إلى متوسط سنوي 5.9 في المائة في العام 2024 و4.5 في المائة في العام 2025 مع تمكن الاقتصادات المتقدمة من تحقيق أهدافها التضخمية في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وبالنسبة للدول الخليجية، من المتوقع أن يظل معدل التضخم الكلي أقل بكثير مقارنة بالاتجاهات العالمية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث من المتوقع أن يظل التضخم الكلي في الدول الخليجية دون تغيير عند مستوى 2.2 في المائة في العام 2024، إلا أنه من المتوقع أن ينخفض إلى 2.1 في المائة في العام 2025، في حين من المتوقع أن يسجل التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضاً هامشياً من 16 في المائة في العام 2023 إلى 15.4 في المائة في العام 2024، ومن المتوقع أن يشهد المزيد من الانخفاض ليصل إلى 12.4 في المائة في العام 2025. من جهة أخرى، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الأساسي في دول مجلس التعاون الخليجي من 0.5 في المائة في العام 2023 إلى 1.6 في المائة في العام 2024 قبل أن يشهد زيادة أخرى إلى 2.0 في المائة في العام 2025.

العائدات النفطية ستظل منخفضة في العام 2024 ...

أثر انخفاض العائدات النفطية في العام 2023 الناتج عن تخفيضات الإنتاج الطوعية على النشاط الاقتصادي للدول الخليجية وغيرها من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار التعادل النفطي للعام 2024 في كافة الدول الخليجية باستثناء قطر. وعند مقارنته بمتوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت للعام 2024، من المتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي أقل من متوسط سعر النفط لهذا العام (84.1 دولار أمريكي للبرميل) لأربع من أصل ست دول من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي للعام 2024 هو الأعلى بالنسبة للبحرين عند 125.7 دولار أمريكي للبرميل، في حين ما زالت قطر تحتفظ بأقل سعر تعادل نفطي، والذي يبلغ 43.1 دولار أمريكي للبرميل. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط في الدول الخليجية للعام الثاني على التوالي في العام 2024 على خلفية مواصلة الدول الخليجية اتباع سياسات تخفيضات الإنتاج الطوعية، إلا أنه من المتوقع أن يتعافى في العام 2025. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام من 17 مليون برميل يومياً في العام 2023 إلى 16.5 مليون برميل يومياً في العام 2024 قبل أن يصل إلى 17.9 مليون برميل يومياً في العام 2025.

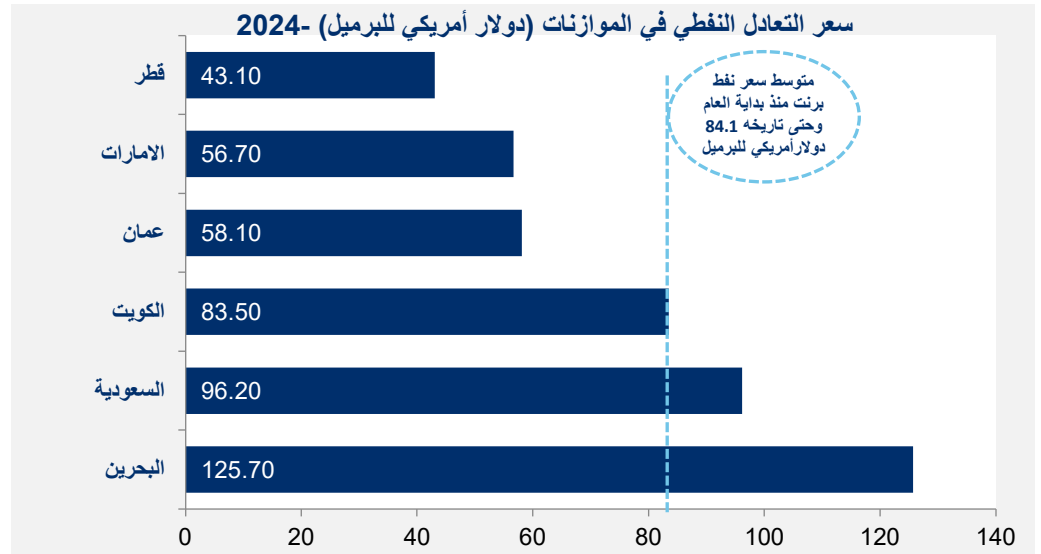
ومن المتوقع أن تتعافى عائدات النفط في الدول الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للطاقة اعتباراً من شهر يوليو من هذا العام. وفقاً لصندوق النقد الدولي، ستزيد الدول الأعضاء في أوبك إنتاجها النفطي اعتباراً من يوليو 2024، وستحقق الدول الأعضاء عكساً كاملاً لتخفيضات إنتاج النفط بحلول بداية عام 2025.

خفض توقعات الفائض المالي مقارنة بالتوقعات السابقة...

على صعيد المالية العامة، يواصل صندوق النقد الدولي توقع تسجيل الدول الخليجية لفوائض مالية في عامي 2024 و2025. إلا أن الفائض المتوقع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد تم خفضه. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي الآن تسجيل فائض مالي بنسبة 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023 مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة 3.4 في المائة في أكتوبر 2024. وبالمثل، تم أيضاً خفض توقعات عجز المالية العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بتقديرات أكتوبر 2023 من -1.3 في المائة إلى -1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2024. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتباطأ وتيرة العجز المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى -1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025.

كما تم تعديل توقعات فائض الحساب الجاري الدول الخليجية في العام 2024 إلى 138.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 194.7 مليار دولار أمريكي. كما أنه من المتوقع أن يتراجع الفائض في العام 2025 ليصل إلى 113.8 مليار دولار أمريكي. ويعكس انخفاض ميزان الحساب الجاري للدول الخليجية بصفة رئيسية تأثير التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط التي تطبقها الدول الخليجية المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يشهد ميزان الحساب الجاري في السعودية انكماشاً حاداً من 42.1 مليار دولار أمريكي في العام 2023 إلى 5.3 مليار دولار أمريكي فقط في العام 2024، مما يعكس استمرار التخفيضات الطوعية المتوقعة لإنتاج المملكة من النفط.

وبالنسبة لكل دولة من الدول الخليجية، لم يكن هناك سوى مراجعة تصاعدية واحدة للعديد من الدول الخليجية أجراها صندوق النقد الدولي مما يعكس بشكل أساسي الزيادة الهائلة لأسعار النفط بما يقرب من نسبة 30 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2023. ووصل رصيد الحساب الجاري للكويت 53.0 مليار دولار أمريكي، متجاوزاً بذلك توقعات صندوق النقد الدولي السابقة البالغة 48.4 مليار دولار أمريكي.



المصدر: صندوق النقد الدولي وبحث كامكو إنفست

أما السعودية التي كان من المتوقع أن تسجل عجزاً مالياً بنسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 وفقاً للتوقعات السابقة، فمن المتوقع الآن أن تسجل عجزاً أقل بنسبة 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتبع ذلك بتسجيل فائض مالي بنسبة 2.8 في المائة في العام 2024.

ومن المتوقع أن تسجل الكويت أكبر فائض مالي بنسبة 27.3 في المائة هذا العام (مقابل فائض بنسبة 29.4 في المائة وفقاً للتوقعات السابقة) يليه فائض أعلى قليلاً بنسبة 28.1 في المائة العام المقبل. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل البحرين عجزاً مالياً بنسبة 6.9 في المائة في العام 2024، والذي يعد الأكبر على مستوى الدول الخليجية، على أن يصل العجز المالي إلى 7.6 في المائة في العام 2025. ومن المتوقع أن تسجل السعودية والبحرين فقط عجزاً مالياً في العام 2025. وما تزال التوقعات بالنسبة لقطر تشير إلى تسجيلها لثاني أكبر فائض مالي بنسبة 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأيّ إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست